

The Dynamic Impact of Government Spending on Money Supply in Libya during the Period (1990-2024) Using the VECM Model

Ziad Mahmoud Boushiha*

Department of Economics, Faculty of Economics, University of Derna, Derna, Libya

الأثر الديناميكي للإنفاق الحكومي على عرض النقود في ليبيا خلال الفترة (1990-2024) باستخدام نموذج VECM

زياد محمود بوشيحة*
قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة درنة، درنة، ليبيا

*Corresponding author: Ziadmboushiha@gmail.com

Received: June 25, 2026	Accepted: August 28, 2026	Published: September 05, 2026
	Copyright: © 2026 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).	

Abstract:

An abstract is a summary of entire paper should be written in Times New Roman with font size- 10. Author can select Normal style from styles of this template. The abstract should not be more than 250 words and written in single paragraph. This electronic document is a “live” template. The abstract includes the overall purpose of the study you investigated, the basic design of the study, results of your analysis and brief summary of your interpretations and conclusion. An abstract is a summary of entire paper should be written in Times New Roman with font size- 10. Author can select Normal style from styles of this template. The abstract should not be more than 250 words and written in single paragraph. This electronic document is a “live” template. The abstract includes the overall purpose of the study you investigated, the basic design of the study, results of your analysis and brief summary of your interpretations and conclusion.

Keywords: G0vernment Spending, Money Supply, VECM

المخلص

هدفت الدراسة الى قياس الأثر الديناميكي للإنفاق الحكومي على عرض النقود في ليبيا خلال الفترة (1990_2024)، حيث قامت الدراسة باستخدام اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، واستخدمت نموذج (VECM) وقد أظهرت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين الانفاق الحكومي وعرض النقود، إضافة الى وجود استجابة ديناميكية في الاجل القصير من أجل العودة الى الوضع التوازني ومن أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة الي أن التغيرات في الانفاق الحكومي تلعب دوراً مهماً في تفسير سلوك عرض النقود مما يستدعي التنسيق بين السياسة المالية والنقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: الانفاق الحكومي، عرض النقود، نموذج تصحيح الخطأ

المقدمة

يعتبر الانفاق الحكومي أحد أهم المتغيرات الاقتصادية التي تتحكم فيها السياسة المالية، في حين يخضع عرض النقود لسيطرة المصرف المركزي المُتَحَكَم في السياسة النقدية، ويتحقق الاستقرار الاقتصادي بتناغم السياسة المالية والنقدية في إيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية (الحسين وغانم، 2022).

وقد حظيت العلاقة بين الانفاق الحكومي وعرض النقود باهتمام العديد من الباحثين في عدد من الدراسات في مختلف الدول في العالم التي تم الاستناد عليها (مشقق و قسمية، 2018)، حيث أن عدد من الدراسات تؤيد السببية الفردية من الانفاق الحكومي اتجاه عرض النقود في حين ان هناك دراسات تؤيد السببية الثنائية بينهما، وهو ما يعكس اختلاف البيئة الاقتصادية والفترات الزمنية التي أجريت فيها تلك الدراسات (حسين، 2018).

وتكتسب دراسة هذه العلاقة أهمية خاصة في الدول النامية ولا سيما في الدول التي تعتمد بصورة كبيرة على الانفاق الحكومي كمحرك للنشاط الاقتصادي، حيث قد يؤدي التوسع في الانفاق الحكومي الي زيادة الضغط على السلطات النقدية، الأمر الذي ينعكس على المستوى العام للأسعار والاستقرار الاقتصادي، ومن ثم فإن فهم طبيعة العلاقة بين الانفاق الحكومي وعرض النقود يساعد صناع القرار على صياغة سياسات اقتصادية أكثر كفاءة وقدره على تحقيق الاستقرار الاقتصادي (الغول و آخرون، 2025).

وعلى مستوى الاقتصاد الليبي يشهد تزايد ملحوظ في حجم الانفاق الحكومي وهو ما يعكس محاولة الحكومات المتعاقبة تلبية الاحتياجات العامة، ولكن في ظل وجود حكومتين متنافستين في ادارة الموارد وتحديد السياسات المالية يتضاعف أثر الانفاق ويزداد التعقيد في ضبطه، وفي ظل هذا الواقع يأتي نمو عرض النقود كظاهرة مرتبطة بشكل وثيق بالإنفاق الحكومي.

مشكلة الدراسة

شهد الاقتصاد الليبي توسعاً ملحوظاً في الانفاق الحكومي حيث ارتفع من نحو 2,752.000 مليون دينار ليبي عام 1990 الي حوالي 158,107.900، عام 2024 وهو ما يعكس تزايد دور السياسة المالية في النشاط الاقتصادي، وفي الوقت نفسه شهد عرض النقود تطوراً كبيراً إذ ارتفع من نحو 26,982.100 مليون دينار عام 2007 الي ان بلغت 141,400.200 مليون دينار عام 2024 ورغم هذا التوسع في الانفاق الحكومي والنمو المستمر في عرض النقود فإن طبيعة العلاقة بينهما لا تزال محل جدل اقتصادي، ومن خلال ما سبق تسعى الدراسة الي الوقوف على طبيعة العلاقة بين المتغيرين من خلال التساؤلات الآتية:

1. هل هناك أثر للإنفاق الحكومي على عرض النقود في الاجل الطويل في ليبيا خلال الفترة (1990-2024)

2. هل تتجه اختلالات عرض النقود نحو تصحيح التوازن بعد الإنحراف في العلاقة مع الانفاق الحكومي.

فرضيات الدراسة

1. لا يوجد أثر معنوي للإنفاق الحكومي على عرض النقود في ليبيا في الأجل الطويل خلال الفترة (1990-2024)

2. لا يوجد أثر تصحيحي في الاجل القصير للإنفاق الحكومي على عرض النقود في ليبيا بعد الصدمات.

أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من أن فهم أثر الانفاق الحكومي على عرض النقود سوف تعطي نتائج وتوصيات تساعد صانعي القرارات في السياسة المالية والنقدية على اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة، بالإضافة الي إثراء الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالعلاقة بين الإنفاق الحكومي وعرض النقود.

أهداف الدراسة

يهدف هذا البحث الي قياس الأثر الديناميكي للإنفاق الحكومي على عرض النقود في ليبيا خلال الفترة (1990-2024) باستخدام نموذج (VECM)

منهجية الدراسة

ستعتمد الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج الكمي القياسي لتحليل بيانات الدراسة المتمثلة في الانفاق الحكومي وعرض النقود وذلك باستخدام الطرق القياسية والإحصائية الضرورية لتحديد رتب استقراره السلاسل الزمنية قيد الدراسة ومن ثم اختيار النموذج المناسب للتقدير وإظهار النتائج لمناقشتها والتعليق عليها.

مصادر البيانات

- 1- مصرف ليبيا المركزي، الإحصاءات النقدية والمصرفية نشرات اقتصادية مختلفة.
- 2- مركز بحوث العلوم الاقتصادية.

الدراسات السابقة

دراسة (المنصور، 2024) بعنوان قياس العلاقة بين الانفاق الحكومي وعرض النقود في العراق خلال الفترة (2004_2022)

سعت الدراسة لقياس العلاقة بين الانفاق الحكومي وعرض النقود في العراق خلال الفترة (2004-2022) حيث اعتمدت الدراسة على نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) واستخدمت نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، وتوصلت الدراسة الى وجود أثر طردي للإنفاق الحكومي على عرض النقود، فكلما ارتفع الانفاق الحكومي بنسبة 1% أدى ذلك الى زيادة الانفاق الحكومي بنسبة 17%

دراسة (الجروشي وآخرون، 2025) بعنوان أثر عرض النقود والانفاق الحكومي على المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1962-2024)

تناولت الدراسة أثر عرض النقود والانفاق الحكومي على المستوى العام للأسعار في ليبيا خلال الفترة 1963-2024 باستخدام نموذج (ARDL) وأظهرت النتائج وجود أثر طردي لعرض النقود في الاجلين القصير والطويل، مقابل أثر عكسي للإنفاق الحكومي في الاجل القصير

دراسة (بوشابو، 2019) بعنوان اختبار السببية والتكامل المشترك بين بعض أدوات السياسة المالية وعرض النقود في الجزائر خلال الفترة (1996-2017) قامت الدراسة بقياس وتحليل العلاقة الديناميكية والسببية بين بعض أدوات السياسة المالية (الانفاق الحكومي، الضرائب) وعرض النقود في الجزائر للفترة (1996_2017) وقامت الدراسة باستخدام اختبار جرانجر للسببية (Granger Causality Test) واختبار استقراره السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة (Augmented Dickey Fuller) (ADF) وتبين أنها مستقرة بعد أخذ الفرق الأول، واستخدمت اختبار التكامل مشترك (Cointegration Test) وتوصلت الدراسة الى أن هناك علاقة طردية بين عرض النقود وبين كل من الضرائب والانفاق الحكومي.

دراسة (سليمان ومحمد، 2020) بعنوان العوامل المحددة للعرض النقدي في العراق للمدة (2003_2016) (دراسة قياسية).

اهتمت الدراسة بقياس اهم العوامل المؤثرة في عرض النقود ومعدلات نموه في العراق خلال المدة (2003_2016) حيث قامت الدراسة باستخدام دالة كوب دوغلاس (Cobb Douglas) ومن أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة ان هناك علاقة ايجابية بين عرض النقود وبين كل من (النقد المتداول لدى الجمهور، والاحتياطي النقدي لدى المصارف، المضاعف النقدي) بينما يرتبط الرقم القياسي للأسعار بعلاقة عكسية مع المعروض النقدي.

دراسة (ميلود و بن البار، 2020) بعنوان قياس أثر الانفاق الحكومي على عرض النقود في الجزائر خلال الفترة (1970_2016).

حللت الدراسة أثر الإنفاق الحكومي على عرض النقود في الجزائر خلال الفترة (1970_2016) وتم استخدام منهجية نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد للانحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزع (Autoregressive Distribution Lag Bounds Test) (ARDL) ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة إلى وجود تكامل مشترك بين الإنفاق الحكومي وعرض النقود، كما أشارت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي للإنفاق الحكومي على عرض النقود.

دراسة (AL-Bujabir et al, 2024) بعنوان **The Impact of Government Spending on Money Supply and GDP Growth in the Iraqi Economy (2003-2023)**

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر الإنفاق الحكومي على عرض النقود والنمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي خلال الفترة (2002-2023)، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي مع الاعتماد على التحليل القياسي واستخدمت نموذج (ARDL)، وتوصلت الدراسة إلى أن الإنفاق الحكومي يؤثر طردياً على عرض النقود.

دراسة (Hussain et al, 2018) بعنوان **The Interrelationship between Money Supply, Inflation, Public Expenditure and Economic Growth**

تناولت الدراسة العلاقة بين المعروض النقدي والتضخم والإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في باكستان خلال الفترة (1972-2015) وطُبقت الدراسة نموذج (ARDL) لتحليل التكامل المشترك وتقنية تصحيح الخطأ (VECM) أظهرت النتائج وجود علاقة طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي والتضخم وأظهرت نتائج نموذج التصحيح الخطأ (VECM) وجود علاقة قصيرة الأجل بين المتغيرات المذكورة، بينما العلاقة السببية ثنائية الاتجاه بين التضخم والإنفاق الحكومي والتضخم والمعرض النقدي.

التعليق على الدراسات السابقة والفجوة البحثية

بالرغم من تعدد الدراسات التي تناولت العلاقة بين السياسة المالية والسياسة النقدية، فقد ركز جانب كبير منها على دراسة أثر الإنفاق الحكومي أو عرض النقود في متغيرات الاقتصاد الكلي، مثل التضخم والضرائب والنمو الاقتصادي، ومن هنا فإن دراسة أثر الإنفاق الحكومي على عرض النقود في الاقتصاد الليبي بحاجة إلى مزيد من البحث القياسي، ولا سيما في ظل الخصائص الهيكلية والمؤسسية التي اتسم بها الاقتصاد الليبي خلال العقود الأخيرة.

وتتضح الفجوة البحثية بصورة أكبر في أن الدراسات السابقة لم تهتم بالعلاقة التوازنية طويلة الأجل والديناميكيات قصيرة الأجل بين الإنفاق الحكومي وعرض النقود، كما أن الأدلة المتعلقة باتجاه السببية والاستجابة للصدمات بين المتغيرين في الحالة الليبية ما تزال محدودة. وتزداد أهمية هذه الفجوة في ضوء ما شهده الاقتصاد الليبي من تغيرات جوهرية تمثلت في الصدمات السياسية والأمنية، والانقسام المؤسسي، والتذبذب الكبير في الإيرادات النفطية والإنفاق العام، وهي عوامل يمكن أن تؤثر في طبيعة العلاقة بين السياسة المالية والمتغيرات النقدية.

ومن ثم، تتمثل الفجوة التي تسعى الدراسة الحالية إلى معالجتها في تحديد طبيعة العلاقة الديناميكية بين الإنفاق الحكومي وعرض النقود في ليبيا، من خلال التمييز بين آثار الأجلين الطويل والقصير، واختبار اتجاه السببية والاستجابة للصدمات، مع مراعاة التحولات والصدمات الاقتصادية التي شهدتها الفترة محل الدراسة (1990-2024).

مفاهيم حول عرض النقود والانفاق الحكومي

عرض النقود

المعروض النقدي هو كمية النقود المتداولة في مجتمع ما خلال مدة زمنية معينة (بوناييل، 2017)، وبمعنى آخر فإن عرض النقود هو الكمية النقود المتداولة في السوق والمتمثلة في وسائل الدفع بجميع أنواعها، وقد خاض في مفهوم عرض النقود العديد من المفكرين الاقتصاديين، وهناك عدة أنواع لعرض النقود أبرزها.

عرض النقود بالمفهوم الضيق (M1)

تشمل النقود المتداولة لدى الجمهور والاحتياطيات القانونية لدى المصرف المركزي والمصارف التجارية وعلى الودائع الجارية لدى المصارف (الشمرى، 1993)،

عرض النقود بالمفهوم الواسع (M2)

يشمل على عرض النقود بالمفهوم الضيق (M1)، مضافاً إليه شبه النقود، وهي حسابات التوفير والودائع لأجل (Denbel and Regasa, 2016).

عرض النقود بالمفهوم الأوسع (M3)

يعرف بأنه السيولة المحلية (M2)، بالإضافة إلى الادخارات خارج المصارف التجارية (صناديق الادخار، جمعيات الإقراض والادخار، مؤسسات الادخار)، والسبب الرئيسي لتسمية عرض النقود بالمعنى الأوسع هو تقدم النظام المالي للاقتصادات المتقدمة وظهور المؤسسات المالية الوسيطة وتوسع نطاق الخدمات المالية والمصرفية المتخصصة مما أدى إلى ظهور أشكال جديدة للسيولة، ومن هنا فإن هذه المؤسسات أصبحت قادرة على خلق السيولة (كيطان، 2017).

الانفاق الحكومي

يعرف الإنفاق الحكومي بأنه مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي من أجل إشباع حاجه عامة، وكذلك تعرف بأنها المبالغ المالية التي تقوم بضررها السلطة العمومية بقصد تحقيق منفعة عامة ومن ما سبق يستنتج ان لهذا التعريف ثلاث عناصر يستوجب توفرها:

1. مبلغ نقدي" يتم في صورة تدفقات نقدية من أجل تحقيق العدالة بين أفراد المجتمع"
2. ينفقها شخص معنوي" يجب ان يصدر من الدولة أو إحدى مؤسساتها"
3. إشباع حاجات عامة "تحقيق مصلحة عامة للمجتمع حيث يستفيد منها أفراد المجتمع ككل"(خروبي، 2019)

العلاقة بين عرض النقود والانفاق الحكومي

يعتبر الانفاق الحكومي أحد أهم ادوات السياسة المالية التي تستخدمها الحكومة في التأثير على أهداف سياسية المصرف المركزي من خلال تمويل العجز في الموازنة العامة، فعند الاعتماد على التمويل بهذه الطريقة فإنه سيؤثر في عرض النقود، التنسيق بين مستوى الاتفاق العام الذي تتبناه الحكومة في سياستها المالية وبين توجه السياسة النقدية في التحكم بعرض النقود يعد أمراً ضرورياً، بسبب وجود اختلافات بين هاتين السياستين، حيث ينحصر تأثير العمليات النقدية للمصرف المركزي بالقطاع المصرفي والمالي، أما تأثير عمليات السياسة المالية فتكون واسعة النطاق في مداها وحجم تأثيرها(المنصور، 2024)

جدول (1): يوضح بيانات عرض النقود والانفاق الحكومي

السنة	عرض النقود M2	الانفاق الحكومي	السنة	عرض النقود M2	الانفاق الحكومي
1990	6,155.300	2,752.000	2007	26,982.100	30,883.000
1991	6,036.700	2,818.300	2008	39,744.500	44,115.500
1992	6,913.200	2,239.200	2009	44,161.300	35,677.200
1993	7,268.000	2,408.200	2010	46,313.700	54,498.800
1994	8,093.400	2,216.200	2011	57,305.900	23,366.500
1995	8,942.700	4,629.400	2012	63,731.500	53,941.600
1996	9,569.000	3,711.900	2013	69,005.900	65,283.500
1997	9,948.300	4,621.100	2014	69,404.700	43,814.200
1998	10,358.100	4,466.000	2015	78,606.300	36,014.900
1999	9,763.900	4,557.000	2016	96,320.900	29,171.300
2000	9,616.100	5,403.200	2017	109,636.700	32,692.000
2001	10,242.300	5,905.600	2018	110,720.500	39,286.400
2002	10,939.500	8,487.000	2019	108,741.400	45,813.000
2003	11,558.100	7,246.200	2020	125,543.00	37,310.000
2004	13,135.500	17,230.000	2021	100,618.300	125726.4
2005	17,096.300	21,343.000	2022	110,338.900	127874.4
2006	19,655.900	21,378.000	2023	141,400.200	125726.4
			2024	158,107.900	123531.1

مركز بحوث العلوم الاقتصادية البيانات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا عن الفترة (1962_2006)

مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والاحصاء التقارير والنشرات السنوية اعداد متفرقة

يلاحظ من خلال البيانات في الجدول عند زيادة الانفاق الحكومي تلاحقه زيادة في عرض النقود خلال تلك الفترة، فعند ارتفاع الانفاق الحكومي من 2239.200 مليون دينار عام 1992 الي 2408.200 مليون دينار عام 1993 يرافقه ارتفاع في عرض النقود من 6913.200 مليون دينار عام 1992 الي 7268.000 مليون دينار عام 1993، كما يمكن ملاحظة عند ارتفاع الانفاق الحكومي من 3711.99 مليون دينار عام 1996 الي 4621.100 مليون دينار خلال العام 1997 يرافقه ارتفاع لعرض النقود من 9569.000 مليون دينار عام 1996 الي 9948.300 مليون دينار عام 1997 ، اما خلال الفترة الممتدة من عام 2000_2010 فقد انتهجت ليبيا في هذه الفترة عدة إجراءات في التشريعات الاقتصادية، تهدف الي زيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وتقليل الاعتماد على القطاع العام، حيث يلاحظ ارتفاع حجم الانفاق الحكومي بشكل ملحوظ خلال عام 2004 حيث بلغ 1723.000 مليون دينار بالمقارنة بعام 2003 بمعدل نمو ضخم يصل الي 137.7%، كما يمكن ملاحظة تراجع قيمة الانفاق الحكومي عام 2009 الي 35677.200 مليون دينار بمعدل انكماش يصل ما نسبته 19.12%، والسبب الرئيسي في هذا التراجع يعود إلي الانخفاض الحاصل في أسعار النفط بسبب الأزمة العالمية التي أثرت على حجم الانفاق الحكومي بالنسبة للاقتصاديات الربعية، ولوحظ ارتفاع حجم الانفاق الحكومي بشكل ملموس خلال العام 2010 قد بلغ الانفاق الحكومي 54,498.800 مليون دينار بالمقارنة عما كان عليه عام 2000 حيث بلغ 5,403.200 مليون دينار بمعدل نمو يقدر بنسبة 908%، ويلاحظ ان هذا النمو في الانفاق الحكومي يرافقه نمو في عرض النقود، حيث قد بلغ عرض النقود معدل نمو يصل الي 381.6% عام 2010 بالمقارنة عن ما كان عليه عام 2000، اما خلال الفترة الممتدة من العام 2011 الي العام 2020 فقد شهد الانفاق

الحكومي تذبذباً واضحاً صعوداً وهبوطاً خلال هذه الفترة نتيجة للأحداث السياسية والأمنية والحروب المتتالية وإيقاف تصدير النفط بالإضافة الي انخفاض أسعار النفط، فقد انخفض الانفاق الحكومي من 54498.800 مليون دينار خلال عام 2010 الي 23366.500 مليون دينار عام 2011 نتيجة لإحداث الثورة التي شهدتها ليبيا ، ثم أخذ في الارتفاع خلال الأعوام (2012 و 2013) على التوالي، الامر الذي رافقه نمو في عرض النقود، ثم بدء في الانخفاض التدريجي خلال الأعوام (2014 و 2015 و 2016 و 2017)، وفي عام 2018 ارتفع حجم الانفاق الحكومي الي 39286.400 مليون دينار بمعدل نمو يصل الي 20.17% بالمقارنة عن ما كان عليه عام 2017 والذي لحقته زيادة في عرض النقود من 109636.700 مليون دينار عام 2017 الي 110720.500 مليون دينار عام 2018، وبحلول عام 2020 بلغ الانفاق الحكومي 37,310.000 مليون دينار، كما تشير البيانات الي ان الفترة (2020-2024) شهدت توسعاً ملحوظاً في كل من الانفاق الحكومي وعرض النقود في ليبيا حيث لم يقابل هذا التوسع نمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ولعل ذلك يعود الي التوسع في الانفاق الحكومي، حيث بلغ الانفاق الحكومي 37310.00 مليون دينار عام 2020 متأثراً بالانقسام السياسي والمؤسسي، ومع تحسن الأوضاع السياسية نسبياً خلال العام 2021 وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية ارتفع الانفاق ليصل الي نحو 125736.4 مليون دينار مسجلاً معدل نمو مرتفع بلغ 237% مقارنة بعام 2020 واستمر هذا الاتجاه التصاعدي خلال العام 2022 إذ بلغ الانفاق الحكومي حوالي 127874.4 مليون دينار، وفي عام 2023 شهد عرض النقود قفزة واضحة 141400.200 مليون دينار ويعود ذلك الي توسع في الانفاق الاستثنائي خاصة المرتبط ببرامج إعادة الاعمار، أما في عام 2024 واصل عرض النقود مساره التصاعدي ليصل نحو 158107.900 مليون دينار بمعدل نمو 11.8% مقارنة بعام 2023.

تقدير النموذج القياسي

اختبار استقراره السلاسل الزمنية (Unit Root Test)

استخدمت الدراسة اختبار (Phillips Perron) لاختبار استقرارية السلاسل الزمنية محل الدراسة، نظراً لقدرته على التعامل مع مشكلات الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين في حدود الخطأ دون الحاجة إلي إضافة فترات إبطاء وهو ما يجعله أكثر ملائمة لطبيعة البيانات الاقتصادية الكلية، خاصة في الدول النامية التي تتعرض لصدمات اقتصادية متكررة، ونظراً لأن متغيري الانفاق الحكومي وعرض النقود يتسمان بتقلبات ناجمة عن السياسة المالية والنقدية، فقد تم الاعتماد على اختبار (Phillips Perron) لما يتمتع به من كفاءة للتعامل مع هذه الخصائص.

جدول (2): يوضح اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (Phillips Perron)

P.P	المتغير	I(0)المستوى			I(1)الفرق الأول			القرار
		Prob*			Prob*			
		حد ثابت	حد ثابت واتجاه	بدون	حد ثابت	حد ثابت واتجاه	بدون	
	M2	2.433922 (0.9999)	-0.417106 (0.9828)	4.084742 (0.9999)	-4.905876 (0.0004)	-6.301980 (0.0001)	-3.954852 (0.0003)	مستقر عند I(1)
	SBEND	-1.602026 (0.4707)	-2.980358 (0.1522)	-0.635710 (0.4345)	-7.973868 (0.0000)	-9.405411 (0.0000)	-6.218234 (0.0000)	مستقر عند I(1)

يوضح الجدول السابق نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (Phillips Perron) لكل من عرض النقود والانفاق الحكومي، وتبين ان السلاسل الزمنية محل الدراسة غير مستقرة عند المستوى، وعند أخذ الفرق الاول للسلاسل أظهرت النتائج ان المتغيرات أصبحت مستقرة، مما يدل على أن المتغيرات متكاملة من الدرجة الاولى وبناءً على ذلك ننتقل الي اختبار التكامل المشترك لتحديد طبيعة العلاقة في الاجل الطويل.

اختبار جوهانسون (Johansen Cointegration Test)

يستخدم اختبار جوهانسون لمعرفة ما إذا كانت هناك علاقة طويلة الأجل بين مجموعة من المتغيرات الاقتصادية التي تتغير بمرور الزمن، مما يسمح ما إذا كانت المتغيرات مترابطة على المدى الطويل أم لا، وتكمن أهمية اختبار جوهانسون في قدرته على التعامل مع أكثر من متغير في الوقت نفسه، وهو ما يجعله مناسباً لدراسة متغيرات الاقتصاد الكلي (Hjalmarsson and Osterholm, 2007)

جدول (3): يبين اختبار جوهانسون (Johansen Cointegration Test)

Date: 10/05/25 Time: 13:28

Sample (adjusted): 1992 2024

Included observations: 33 after adjustments

Trend assumption: Linear deterministic trend

Series: M2 SPEND

Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Prob.**	0.05 Critical Value	Trace Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0027	15.49471	23.29447	0.430126	None *
0.0295	3.841466	4.737227	0.133725	At most 1 *

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Prob.**	0.05 Critical Value	Max-Eigen Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0099	14.26460	18.55725	0.430126	None *
0.0295	3.841466	4.737227	0.133725	At most 1 *

Max-eigenvalue test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

تدل نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك الي وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين المتغيرين محل الدراسة، غير ان هذا الاختبار لا يوضح اتجاه العلاقة أو طبيعة التأثير المتبادل بينهما، ولذلك أصبح من الضروري الانتقال الي تحديد فترة الإبطاء المثلى للنموذج، وذلك تمهيداً لتقدير نموذج تصحيح الخطأ وتحليل الديناميكية قصيرة الأجل والعلاقة طويلة الأجل.

اختيار عدد فترات الإبطاء المثلى (Optimal Lag Length Selection)

يعد تحديد عدد فترات الإبطاء خطوة أساسية عند بناء نماذج السلاسل الزمنية، حيث إن إدراج عدد غير مناسب من فترات الإبطاء قد يؤدي ظهور نتائج مزيفة، وبناءً على ذلك تم الاعتماد على مجموعة من المعايير الإحصائية المعتمدة لاختبار العدد الأمثل لفترات الإبطاء.

جدول (4): اختبار عدد فترات الإبطاء المثلى (Optimal Lag Length Selection)

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: M2 SPEND

Exogenous variables: C

Date: 10/05/25 Time: 13:31

Sample: 1990 2024

Included observations: 32

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
47.39378	47.45503	47.36342	1.27e+18	NA	-755.8147	0
42.93376	43.11749	42.84267	1.39e+16	138.3518		
*	*	*	*	*	-679.4827	1
43.04195	43.34817	42.89012	1.46e+16	5.468668	-676.2420	2
43.12457	43.55327	42.91201	1.51e+16	5.702730	-672.5922	3

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

تشير المعلومات الواردة في الجدول السابق الي أن العدد الأمثل لفترات الأبطاء هو فترة واحدة، وذلك لأن النتائج تشير الي اتفاق جميع المعايير على فترة واحدة للإبطاء، ويساهم هذا التوافق في تحسين دقة النموذج واستقراره.

نموذج (VECM) (Vector Error Correction Estimates)

اختبار التكامل المشترك يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين عرض النقود والانفاق الحكومي، ويساعد نموذج تصحيح الخطأ على تحديد اتجاه هذه العلاقة في الاجلين الطويل والقصير، حيث تشير معلمة تصحيح الخطأ الي مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة لانحراف المتغير المستقل في الاجل القصير عن القيمة التوازنية في الاجل الطويل بوحدة واحدة.

جدول (5): يوضح تقدير نموذج تصحيح الخطأ (VECM)

Vector Error Correction Estimates

Date: 10/07/25 Time: 02:11

Sample (adjusted): 1992 2024

Included observations: 33 after adjustments

Standard errors in () & t-statistics in []

CointEq1	Cointegrating Eq:
1.000000	M2(-1)
-4.786225 (0.84746) [-5.64773]	SPEND(-1)

107662.3		C
D(SPEND)	D(M2)	Error Correction:
0.035957 (0.03209) [1.12051]	-0.053783 (0.01258) [-4.27451]	CointEq1
0.696771 (0.52088) [1.33767]	-0.215083 (0.20424) [-1.05310]	D(M2(-1))
0.106875 (0.28717) [0.37216]	-0.210894 (0.11260) [-1.87295]	D(SPEND(-1))
393.8822 (4373.85) [0.09005]	6275.592 (1714.97) [3.65930]	C
0.108805	0.416839	R-squared
0.016612	0.356512	Adj. R-squared
9.79E+09	1.51E+09	Sum sq. resids
18378.05	7205.974	S.E. equation
1.180187	6.909659	F-statistic
-368.7171	-337.8209	Log likelihood
22.58891	20.71642	Akaike AIC
22.77031	20.89782	Schwarz SC
3647.748	4608.218	Mean dependent
18532.63	8983.022	S.D. dependent
Determinant resid covariance (dof		
1.09E+16	adj.)	
8.45E+15	Determinant resid covariance	
-698.7465	Log likelihood	
42.95434	Akaike information criterion	
43.40782	Schwarz criterion	
10	Number of coefficients	

يتضح لنا من الجدول السابق ان معلمة تصحيح الخطأ جاءت سالبة ومعنوية (0.0125) وبلغت (0.053) أي ان سرعة تكيف الاختلالات في المدى القصير في التوازن في الاجل الطويل هو (5.3%) في السنة الواحدة، وبمعنى آخر فإن حد تصحيح الخطأ يشير أيضاً الى مانسبته 5.3% من الخطأ في علاقة عرض النقود بالانفاق الحكومي يتم تصحيحها خلال الفترة الزمنية الواحدة (سنه)، وبالتالي يمكن القول بأن هناك علاقة توازنية طويلة في الاجل الطويل تتجه من الانفاق الحكومي الي عرض النقود، اما اتجاه العلاقة في الاجل القصير فيتضح من خلال معلمة عرض النقود المبطة لفترة واحدة والتي بلغت (-0.21) وذلك باحتمالية (0.20) أي انها غير معنوية احصائياً وبالتالي لا توجد علاقة سببية في الاجل القصير تتجه من عرض النقود الي الانفاق الحكومي.

الاختبارات التشخيصية (Diagnostic Tests)

اختبار الارتباط الذاتي للبواقي (Serial Correlation LM Tests of Residual)

تشير نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي النموذج الي عدم وجود ارتباط ذاتي عند فترات الإبطاء المختلفة، حيث ان قيم الاحتمالية لجميع الفترات أكبر من مستوى معنوية 5% وبناءً على ذلك يتم قبول فرضية عدم القائلة بعدم وجود ارتباط ذاتي في بواقي النموذج، مما يدل على سلامة النموذج.

جدول (6): يوضح اختبار الارتباط الذاتي للبواقي (Serial Correlation LM Tests of Residual)

VEC Residual Serial Correlation LM Tests

Date: 10/07/25 Time: 00:41

Sample: 1990 2024

Included observations: 33

Null hypothesis: No serial correlation at lag h						
Prob.	df	Rao F-stat	Prob.	df	LRE* stat	Lag
0.4602	(4, 52.0)	0.918715	0.4600	4	3.619104	1
0.1480	(4, 52.0)	1.774861	0.1478	4	6.782823	2

Null hypothesis: No serial correlation at lags 1 to h						
Prob.	df	Rao F-stat	Prob.	df	LRE* stat	Lag
0.4602	(4, 52.0)	0.918715	0.4600	4	3.619104	1
0.4651	(8, 48.0)	0.977153	0.4638	8	7.694954	2

*Edgeworth expansion corrected likelihood ratio statistic.

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality Tests Residual)

تشير نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي إلي أن قيمة الاحتمالية (Probability) أكبر من مستوى المعنوية 5% أي أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، ومن ثم فإن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم التوزيع الطبيعي للبواقي.

جدول (7) يبين اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality Tests Residual)

VEC Residual Normality Tests
Orthogonalization: Cholesky (Lutkepohl)
Null Hypothesis: Residuals are multivariate normal
Date: 10/7/25 Time: 00:37
Sample: 1990 2024
Included observations: 33

Prob.*	df	Chi-sq	Skewness	Component
0.0950	1	2.788114	-0.711990	1
0.2970	1	1.087763	0.444719	2
0.1440	2	3.875877		Joint

اختبار عدم تجانس التباين (Heteroskedasticity Tests)

تشير نتائج اختبار عدم التجانس في نموذج (VECM) الي عدم وجود مشكلة في تباين البواقي حيث ان القيمة الاحتمالية أكبر مستوى المعنوية 5% ، مما يعني ان النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين، مما يدعم صحة النموذج.

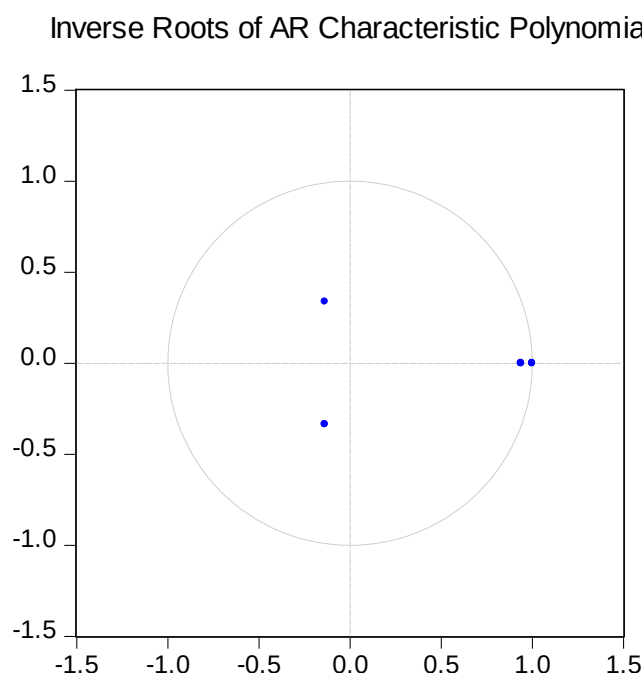
جدول (8): يتضمن اختبار عدم تجانس التباين (Heteroskedasticity Tests)

VEC Residual Heteroskedasticity Tests (Levels and Squares)
Date: 10/07/25 Time: 00:43
Sample: 1990 2024
Included observations: 33

Joint test:		
Prob.	df	Chi-sq
0.3077	18	20.45678

اختبار مقلوب الجذور الأحادية لاستقرار النموذج (Invwrse Roots of AR Characteristic) (Polynomial Test For Stability)

يلاحظ من خلال رسم مقلوب الجذور الأحادية أن معظم الجذور تقع داخل حدود الدائرة، وبما أن الأغلبية داخل الدائرة، فإن النموذج يعتبر مستقراً بشكل عام، ويعد نموذجاً صالحاً للاستخدام في التحليل، وتشير نتائج اختبار الاستقرار في الجدول الي أن النموذج مستقر نظراً لأن جميع معاملات الجذر اقل او مساوية للواحد الصحيح، وتشير هذه النتيجة الي أن النموذج يتمتع بالاستقرار الديناميكي.



جدول (9): اختبار مقلوب الجذور الأحادية لاستقرار النموذج (AR) Inverse Roots of AR
(Characteristic Polynomial Test For Stability)

Roots of Characteristic Polynomial

Endogenous variables: M2 SPEND

Exogenous variables:

Lag specification: 1 1

Date: 10/07/25 Time: 02:34

Modulus	Root
1.000000	1.000000
0.939252	0.939252
0.363283	-0.136670 - 0.336595i
0.363283	-0.136670 + 0.336595i

VEC specification imposes 1 unit root(s).

تجزئة التباين (Forecast Error Variance Decomposition)

من خلال جدول تجزئة التباين نلاحظ ان عرض النقود في البداية يتأثر بنفسه بنسبة 100% في الفترة الأولى، أي ان التغير في عرض النقود في البداية ناتج عن العوامل الداخلية فقط، ومع مرور الفترات الزمنية يبدأ تأثير الانفاق الحكومي في الظهور تدريجياً، حيث يرتفع تأثيره من حوالي 0.6% في الفترة الثانية الي ان يصل في الفترة العاشرة الي نحو 89.7% بينما ينخفض تأثير عرض النقود على نفسه الي حوالي 10.3% ويستدل من ذلك ان الانفاق الحكومي يعد المتغير الأكثر تأثيراً في عرض النقود على المدى الطويل.

وانتقالاً الي تحليل التباين الخاص بالإنفاق الحكومي يتضح ان التغيرات في الانفاق الحكومي تفسر أساساً بعوامل ذاتية داخلية تتجاوز 70% خلال أغلب الفترات في حين يظل تأثير عرض النقود محدوداً لا يتجاوز 30% وهذا يشير الي ضعف انتقال أثر عرض النقود الي الانفاق الحكومي مما يعكس استقلالية نسبية في قرارات الانفاق الحكومي عن التغيرات في عرض النقود على المدى الطويل

جدول (10): يضم تجزئة التباين (Forecast Error Variance Decomposition)

			Variance Decompos ition of M2:
SPEND	M2	S.E.	Period
0.000000	100.0000	7205.974	1
0.608797	99.39120	8653.745	2
18.31431	81.68569	9906.887	3
42.85514	57.14486	11992.31	4
62.67552	37.32448	14841.24	5
75.49685	24.50315	18445.51	6
82.77122	17.22878	22616.72	7
86.68554	13.31446	27205.99	8
88.71990	11.28010	32114.40	9
89.71689	10.28311	37264.33	10

			Variance Decompos ition of SPEND:
SPEND	M2	S.E.	Period
62.36213	37.63787	18378.05	1
71.82985	28.17015	23440.67	2
74.38877	25.61123	26687.86	3
75.62923	24.37077	29856.21	4
76.66220	23.33780	32626.57	5
77.38471	22.61529	35071.87	6
77.91374	22.08626	37308.10	7
78.33587	21.66413	39366.27	8
78.67919	21.32081	41273.53	9
78.96425	21.03575	43055.03	10

دالة الاستجابة الدافعة للصدمات (Impulse Response Function)

يتبين لنا ان استجابة عرض النقود اتجاه صدمة في الانفاق الحكومي كانت موجبة في الفترات الأولى حيث ارتفع عرض النقود مباشرة بعد حدوث الصدمة ثم بدأ الأثر في التراجع تدريجياً ليتحول الي قيم سالبة في الفترات اللاحقة، وهذا يشير الي ان التوسع في الانفاق الحكومي يؤدي في البداية الي زيادة عرض النقود، إلا ان هذا الأثر لا يستمر طويلاً، حيث يتلاشى تدريجياً مع مرور الوقت، أما فيما يتعلق باستجابة الانفاق الحكومي اتجاه صدمة في عرض النقود فقد أظهرت النتائج قيم سالبة في جميع الفترات تقريباً مما يدل على ان الزيادة في عرض النقود تؤدي الي انخفاض في الانفاق الحكومي على المدى القصير والمتوسط، الا ان اثر الانفاق الحكومي على عرض النقود يبدو اقوى وأكثر وضوحاً من أثر عرض النقود على الانفاق الحكومي

جدول (11): يستعرض دالة الاستجابة الدافعة للصدمات (Impulse Response Function)

		Response of M2: Period
SPEND	M2	
0.000000	7205.974	1
675.2122	4743.978	2
4185.562	2395.870	3
6607.384	1418.312	4
8741.756	169.2094	5
10900.34	-1075.609	6
12904.26	-2181.563	7
14772.57	-3228.172	8
16534.28	-4217.405	9
18188.92	-5143.814	10

		Response of SPEND: Period
SPEND	M2	
14513.09	-11274.88	1
13566.51	-5259.484	2
11625.32	-5256.311	3
12013.57	-5901.316	4
11912.59	-5584.784	5
11653.16	-5454.079	6
11515.94	-5407.503	7
11379.67	-5320.945	8
11239.65	-5241.292	9
11112.40	-5171.678	10

Cholesky Ordering: M2 SPEND

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة قياس الأثر الديناميكي للإنفاق الحكومي على عرض النقود في ليبيا خلال الفترة (1990-2024)، وذلك بهدف التعرف على طبيعة العلاقة بين المتغيرين في الأجلين الطويل والقصير، ومدى سرعة عودة العلاقة إلى مسارها التوازني بعد حدوث الصدمات. ولتحقيق ذلك، تم الاعتماد على مجموعة من الاختبارات القياسية، شملت اختبار استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام اختبار فيليبس-بيرون (PP)، واختبار جوهانسون للتكامل المشترك، ومن ثم تقدير نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM)، بالإضافة إلى تحليل الاستجابة للصدمات وتجزئة التباين، مع إجراء الاختبارات التشخيصية اللازمة للتحقق من سلامة النموذج واستقراره.

نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1. تشير نتائج اختبار فيليبس-بيرون (Phillips-Perron) أن متغيري عرض النقود (M2) والإنفاق الحكومي (SPEND) غير مستقرين عند المستوى، بينما أصبحا مستقرين بعد أخذ الفرق الأول، أي أن كلا المتغيرين متكامل من الدرجة الأولى. (1)I
2. بينت نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين عرض النقود والإنفاق الحكومي، حيث رفضت فرضية عدم وجود تكامل مشترك عند مستوى معنوية 5.0%.
3. أظهرت نتائج نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) أن معامل تصحيح الخطأ في معادلة عرض النقود جاء سالبًا ومعنويًا إحصائيًا، وبلغ نحو (-0.0538)، مما يؤكد وجود آلية لتصحيح الاختلالات والعودة التدريجية إلى التوازن طويل الأجل.
4. تشير قيمة معامل تصحيح الخطأ إلى أن نحو 5.3% من الاختلال الذي يحدث في العلاقة التوازنية بين عرض النقود والإنفاق الحكومي يتم تصحيحه خلال سنة واحدة، بما يعكس سرعة تصحيح بطيئة نسبيًا وعودة تدريجية نحو التوازن طويل الأجل.
5. أظهرت النتائج عدم وجود أثر قصير الأجل معنوي إحصائيًا للتغيرات المتأخرة في عرض النقود على الإنفاق الحكومي، حيث لم تكن معاملات عرض النقود المبطنة معنوية إحصائيًا.
6. أظهرت نتائج تجزئة التباين أن مساهمة الإنفاق الحكومي في تفسير التغيرات في عرض النقود ترتفع تدريجيًا مع مرور الزمن، حيث بلغت نحو 89.7% في الفترة العاشرة، مقابل نحو 10.3% فقط للصدمات الذاتية في عرض النقود.
7. بينت نتائج تجزئة التباين الخاصة بالإنفاق الحكومي أن الجزء الأكبر من تقلباته يرجع إلى صدماته الذاتية، حيث بلغت مساهمة صدمات الإنفاق الحكومي نحو 79% في الفترة العاشرة، بينما بلغت مساهمة عرض النقود نحو 21.0%.
8. أظهرت دالة الاستجابة للصدمات أن عرض النقود يستجيب بصورة موجبة في الفترات الأولى لصدمة موجبة في الإنفاق الحكومي، ثم يتراجع الأثر تدريجيًا ويتحول إلى قيم سالبة في الفترات اللاحقة، مما يعكس عدم استمرار أثر الصدمة بنفس الاتجاه عبر الزمن.
9. أظهرت دالة الاستجابة أن الإنفاق الحكومي استجاب بصورة سالبة لصدمات عرض النقود خلال معظم فترات التنبؤ، وهو ما يشير إلى ضعف التأثير المباشر لصدمات عرض النقود على مسار الإنفاق الحكومي مقارنة بتأثير صدمات الإنفاق الحكومي على عرض النقود.
10. أكدت الاختبارات التشخيصية عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي في بواقي النموذج، كما أظهرت نتائج اختبار التوزيع الطبيعي أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، في حين لم تظهر مشكلة عدم تجانس التباين.
11. أظهرت نتائج اختبار استقرار النموذج أن نموذج (VECM) يتمتع بالاستقرار الديناميكي، وهو ما يدعم إمكانية الاعتماد على نتائجه في تحليل العلاقة بين المتغيرين.

توصيات الدراسة

- استنادًا إلى النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات، من أهمها:
1. تعزيز التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية، نظرًا لوجود علاقة طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي وعرض النقود، بما يضمن عدم تعارض التوسع المالي مع أهداف الاستقرار النقدي.
 2. العمل على ضبط التوسع غير المدروس في الإنفاق الحكومي، خاصة خلال فترات ارتفاع الإيرادات النفطية، وتوجيه الإنفاق نحو القطاعات الإنتاجية ومشروعات البنية التحتية التي تسهم في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد.

3. تعزيز دور السياسة النقدية في إدارة السيولة، بحيث تكون الزيادة في عرض النقود متوافقة مع التطورات في النشاط الاقتصادي الحقيقي، للحد من الضغوط التضخمية والاختلالات النقدية.
4. تعزيز استقلالية وفعالية المؤسسات الاقتصادية وتحسين التنسيق المؤسسي بين الجهات المسؤولة عن السياسة المالية والسياسة النقدية، خصوصاً في ظل التحديات التي تواجه الاقتصاد الليبي.

المراجع العربية

- [1] بوشابو، رندة. (2019). اختبار السببية والتكامل المشترك بين بعض أدوات السياسة المالية وعرض النقود في الجزائر للفترة (1996-2017). (جامعة أم البواقي).
- [2] بونايل، رضوان. (2017). أثر تغير حجم المعروض النقدي على نمو القطاع الخاص دراسة تحليلية قياسية _ حالة الجزائر (1990_2014)، رسالة ماجستير، (جامعة محمد بن يحيى _ جيجل).
- [3] الحسين، علي جابر، غانم & رقية عزيز. (2022). أثر الانفاق الحكومي على السياسة النقدية في ظل داخلية عرض النقود (العراق أنموذجاً)، Muthanna Journal of Administrative and Economics Sciences, 12(4), 25-36.
- [4] حسين، سند. (2018). أثر تغيرات عرض النقود على الناتج المحلي الاجمالي والتضخم وسعر الصرف في ليبيا خلال الفترة (1980_2017)، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة دمياط).
- [5] خروبي، نوية. (2019). أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2017)، أطروحة دكتوراه.
- [6] سليمان، عثمان حسين، محمد، سناء جاسم. (2020). العوامل المحددة للعرض النقدي في العراق للمدة (2003_2016): دراسة قياسية. مجلة الادارة والاقتصاد، العدد (124)، صص 158_164
- [7] الشمري، ناظم. (1993). النقود والمصارف. الطبعة الثانية. مديرية دار الكتب للطباعة والنشر. الموصل. الجمهورية العراقية.
- [8] عبدالله محمد اشكاب، علي عبدالسلام الجروشي. (2025). أثر عرض النقود والإنفاق الحكومي على المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1962-2024). مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال. 12(1)، 62-83.
- [9] محمد مسعود الغول، خليفة العيساوي احمد، عز الدين عبد السلام بتور & احمد الهادي احمد. (2025). استجابة التضخم للخدمات النقدية والمالية في ليبيا خلال الفترة 1990-2023. مجلة العلوم الشاملة 10، (ملحق 38)، 1595-1608.
- [10] ميلود، بوعبيد، بن البار، احمد. (2020). قياس أثر الإنفاق الحكومي على عرض النقود في الجزائر خلال الفترة (1970-2016). مجلة الدراسات الاقتصادية، 11(1)، صص 389-410.
- [11] المنصور، هيثم. (2024) بعنوان قياس العلاقة بين الانفاق الحكومي وعرض النقود في العراق خلال الفترة (2004_2022)، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، العدد الثامن والعشرون.
- [12] مشقق، نور الهدى، قسمية، شهرزاد. (2018). أثر العرض النقدي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية-حالة اقتصاد الجزائر للفترة (2001-2016)، أطروحة دكتوراه، (جامعة المسيلة).
- [13] كيطان، حسين. (2017). قياس وتحليل تأثير عرض النقود على التضخم وسعر الصرف الاجنبي في الاقتصاد العراقي للمدة (1991_2014). مجلة الكوت للاقتصاد والعلوم الإدارية.

• المراجع الاجنبية

- [14] Al-Bujabir, H. H., Al-Rubaie, Q. L. A. A., & Ahmed, M. S. (2024). The impact of government spending on money supply and GDP growth in the Iraqi economy for the period 2003–2023. International Journal of Studies in Business Management, Economics and Strategies, 3(12). Scholars Digest.
- [15] Hussain, M. I., & Zafar, T. (2018). The interrelationship between money supply, inflation, public expenditure and economic growth. European Online Journal of Natural and Social Sciences, 7(1), pp-1.
- [16] Hjalmarsson, E., & Österholm, P. (2007). Testing for cointegration using the Johansen methodology when variables are near-integrated (International Finance Discussion Papers No. 915). Board of Governors of the Federal Reserve System.

[17]Denbel, F. S., Ayen, Y. W., & Regasa, T. A. (2016).The relationship between inflation, money supply and economic growth in Ethiopia: Co integration and Causality Analysis. *International Journal of Scientific and Research Publications*, 6(1).

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **JSHD** and/or the editor(s). **JSHD** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.